تحقيق نحوي

دراسة في معنى الاستثناء وأسلوب الاستثناء المنقطع

بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن

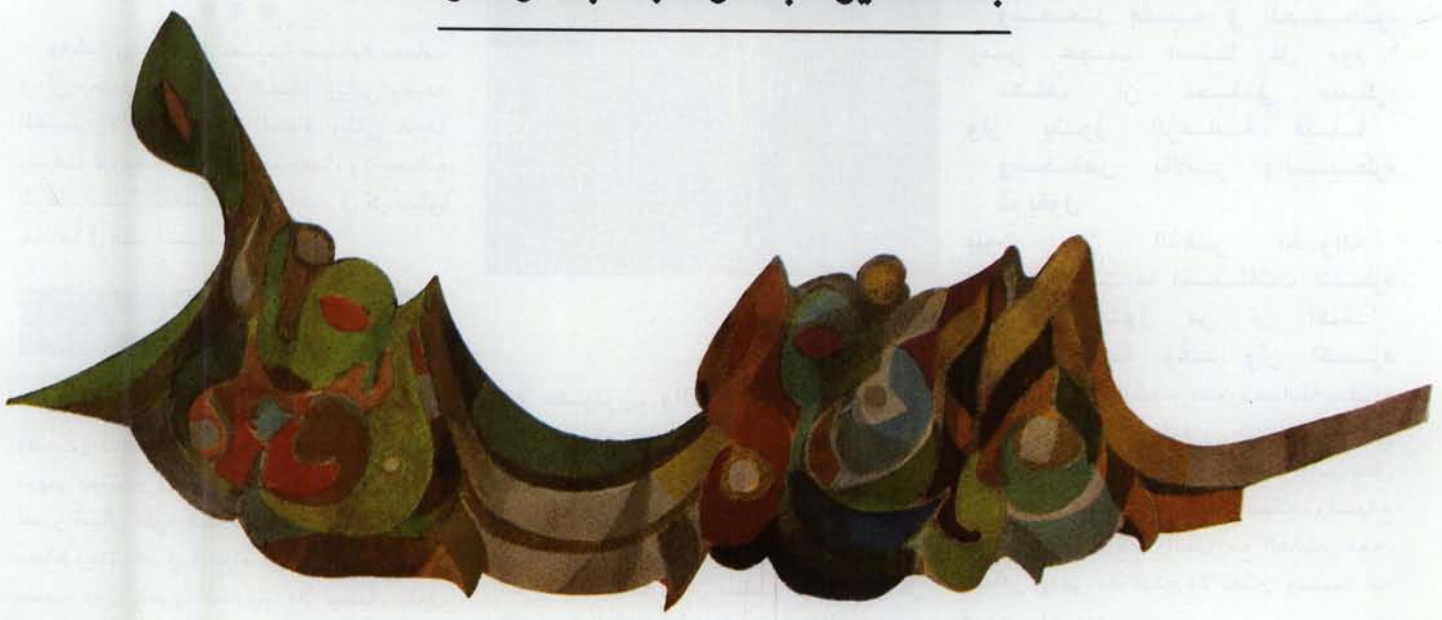

هذا بحث في باب من ابواب النحو المعروفة مما ضم اساليب متباينة في المعنى ظاهراً، متفقة في الأصل عند التحقيق والتدقيق.

والنحو عندي لاينفك عن المعاني، فلا تعجب إذا وجدتني في اثناء هذا البحث النحوي ادقق النظر في لطائف التفسير او احقق مسائل من علم الأصول، او رايتني مع ذلك اطرز منمنمات على حواشي الأدب.

وكان لفصل النحو عن المعاني اثر كبير في إحداث هذه الجفوة التي نلمسها بين طلبة العلم والنحو، او بينهم وبين علم المعاني، ولم يقف اثر هذا الفصل عند إحداث هذه الفجوة، وإنما تعداها إلى توليد سوء الظن بالنحاة في تاصيلهم لقواعد اللغة.

والذى دفعني لكتابة هذا البحث امران: اولهما عدم وضوح المعنى الحقيقي للاستثناء في كتب النحو، وما يرد على حده من إشكال، والثاني ادعاء بعض المنتسبين إلى العلم ان اسلوب الاستثناء المنقطع غير ثابت في اللغة وإنما هو شيء من اختراعات النحويين!

وعندي ان هذا الادعاء ايضاً من آثار فصل النحو عن المعاني، فقد داب النحاة على التركيز على الحكم الإعرابي وتركوا البحث في المعاني المترتبة على ذلك لعلم المعاني الذي كان يتلقاه الطالب مع علم النحو مكملاً له، ولكن الإمام السكاكي ـ رحمه الله ـ اتى فوضع علم المعاني في قوالب تجمدت على مر الأيام حتى اصبحت في ايامنا هذه تؤخذ على انها لاعلاقة لها بعلم النحو، ولم يكن هذا ما اراده السكاكي، فكتابه (مفتاح العلوم) متضمن للصرف والنحو والمعاني، ولكن الذين اتوا بعده وجدوا في القسم الثالث من كتابه ـ وهو القسم المخصص للمعاني والبيان ـ ماكانوا يبحثون عنه بحكم نزعتهم المنطقية من وضع اليد على مايمكن ان يفيد به علم طالما بقي أبياً ان يوضع تحت تحكم قواعد عقلية صارمة.

ونتيجة لاهتمام النحاة بجانب الحكم الإعرابي جاءت ابوابهم وفق ذلك فهناك المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزوم، وهناك عوامل الرفع وعوامل النصب وعوامل الجر وعوامل الجزم، وقد يعقدون باباً لعدة اساليب متباينة في المعنى، متشابهة في الحكم الإعرابي، ويطلقون على الباب اسم احد هذه المعاني كباب الاستغاثة مثلاً في النداء، لقد سمي باسم الاستغاثة، ويرد فيه التعجب ايضاً كقولهم: ياللعضيهة وياللبهيتة وياللعجب، وغير ذلك من عبارات التعجب. أما الباب الذي خصص للتعجب فلا اثر لهذا الأسلوب فيه وإنما هو مقتصر على صيغتين هما (ما افعله وافعل به) ذلك لأن لهاتين الصيغتين وضعاً خاصاً فافردتا بباب مستقل، وقد نجد اسلوب التعجب ايضاً في الحديث عن همزة الاستفهام او في باب التمييز كقولهم (لله دره فارساً).

ومن هذا الباب أيضاً مانحن بصدده، وهو باب الاستثناء فقد ضم ثلاثة أساليب مختلفة أطلق على كل منها اسم الاستثناء مع قيد خاص، ففيه:

١ ـ الاستثناء المفرغ مثل: ماجاء إلا زيد

٢ ـ والاستثناء المتصل مثل: جاء القوم إلا زيداً

٣ ـ والاستثناء المنقطع مثل: جاء المسلمون إلا النصارى

وتترك كتب النحو البحث في معاني هذه الأساليب لكتب المعاني، فيختلط الأمر على من كان جاهلاً بعلم المعاني، وينكر إيراد الأسلوب الأول والثالث ضمن باب الاستثناء، لأن الأول قصر والثالث استدراك. وإلى هذا الحد قد يكون معه حق، أما أن ينكر استعمال الأسلوب الثالث أعني الاستثناء المنقطع ويرفضه فهذا مالا يمكن السكوت عنه لأن منه في القرآن الكريم الشيء الكثير، مما ستقف عليه بعد قليل.

تحقيق معنى الاستثناء

قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة: «الثاء والنون والياء أصل واحد وهو تكرير الشيء مرتين، أو جعله شيئين متواليين أو متباينين، وذلك قولك ثنيت الشيء ثنياً»، ثم قال بعد ذلك: «ومعنى الاستثناء من قياس الباب، وذلك أن ذكره يثنى مرة في الجملة ومرة في التفصيل، لأنك إذا قلت خرج الناس ففي الناس زيد وعمرو، فإذا قلت: إلازيداً، فقد ذكرت به زيداً مرة أخرى ذكراً ظاهراً، ولذلك قال بعض النحويين إنه خرج مما دخل فيه فعمل فيه ما عمل عشرون في الدرهم، وهذا كلام صحيح مستقيم»

وقد ذكر هذا المفهوم للاستثناء في كتابه (الصاحبي) أيضاً[١].

قلت: إذا كان هذا هو مفهوم الاستثناء فإن قولنا: جاء القوم إلا زيداً، غير مستقيم، لأننا إذا حكمنا بذكر زيد مع القوم فقد أثبتنا له المجيء، وعندما نذكره بعد (إلا) ننفي عنه المجيء، فنكون بذلك قد أثبتنا له حكماً ونفينا عنه ذلك الحكم في حالة واحدة، وهذا هو التناقض بعينه.

وقد فرّ القاضي أبو بكر الباقلاني عن هذا الإشكال إلى القول بأنه لا إخراج في الاستثناء، وقول القائل: له عندي عشرة إلا ثلاثة، موضوعة بإزاء (سبعة) حتى كأنهما عبارتان عن معبر واحد.

ولم يرتض ابن الحاجب ماذهب إليه القاضي لما في الاستثناء من معنى لايمكن أن تدل عليه كلمة واحدة، فمعنى (عشرة إلا ثلاثة) غير (سبعة) قطعاً لذلك قال لدفع إشكال التناقض: «لانحكم بالنسبة إلا بعد كمال ذكر المفردات في كلام المتكلم»[٢].

وجاء الرضي فلخص هذا الكلام بقوله: «زبدة الكلام أن دخول المستثنى في جنس المستثنى منه ثم إخراجه بإلا وأخواتها إنما كان قبل إسناد الفعل أو شبهه إليه فلا يلزم التناقض في نحو: جاء القوم إلا زيداً، لأنه بمنزلة قولك: المخرج منهم زيد جاؤوني. ولا في نحو: له عليّ عشرة إلا درهماً، لأنه بمنزلة قولك: العشرة المخرج منها واحد عليّ...»[٣].

قلت: وليس هذا ببعيد عن مذهب القاضي، لأنه أيضاً يجعل المستثنى منه وأداة الاستثناء والمستثنى في حكم كلمة واحدة.

وقد حكى ابن الحاجب إجماع أهل العربية في الاستثناء المتصل على أنه إخراج ما بعد إلا مما قبلها. ولا أدري من أين أتى بهذه الحكاية، فهذا إمام النحاة يقول في الكتاب:

«هذا باب لايكون المستثنى فيه إلا نصباً لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ماقبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهماً، وهذا قول الخليل»[٤].

قلت: وقول الخليل يغني عن الدليل، فما بعد (إلا) إذاً مخرج مما دخل فيه غيره قبل (إلا) أي أن ما بعد (إلا) لم يدخل أصلاً.

وقد بين الشاطبي ـ رحمه الله ـ معنى الإخراج في قول سيبويه فأصاب المحز حيث قال: (ومعنى إخراجه أن ذكره بعد (إلا) مبين أنه لم يرد دخوله فيما تقدم من ذلك للسامع بتلك القرينة، لا أنه كان أمراً مراداً للمتكلم ثم أخرج، هذا حقيقة الإخراج عند أئمة اللسان سيبويه وغيره، وهو الذي لايصح غيره)[٥].

قلت: وعلى هذا فلا إشكال فعندما يقول المتكلم: جاء القوم لايريد أن زيداً داخل في القوم ولكن السامع ربما توهم أن زيداً معهم فيريد المتكلم أن يبين ويخص زيداً بعدم المجيء، فيقول: إلا زيداً ، ولذلك لم يقل سيبويه: لأنه مخرج مما دخل فيه، وإنما قال: (لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره) ومنه يتبين أيضاً عدم الدقة فيما ذكره ابن فارس.

ولرفع هذا الإشكال أصلاً نجد الغزالي ـ رحمه الله ـ عندما وضع حداً للاستثناء استبعد معنى الإخراج فقال: «إنه قول ذو صيغ مخصوصة محصورة دال على أن المذكور فيه لم يرد بالقول الأول»[٦].

ومن هنا فإني أرى أن الأصل في الاستثناء الانقطاع لا الاتصال كما هو قول أكثر النحاة، ولي فيما ذهبت إليه حجة من اللغة ومن ظاهر أقوال الأئمة في النحو.

ففي اللغة أن من معاني الثني الصرف، يقال: ثنى فلاناً عن كذا أي صرفه عنه، وثنى عنانه عني بمعنى أعرض عني، فالاستثناء إذاً يمكن أن يكون ترك شيء واستئناف شيء آخر قد يكون مخالفاً لما قبله وقد لايكون، وهو في هذا يشبه الاستدراك، وقد جاء الاستثناء بمعنى الترك في قوله تعالى عن أصحاب الجنة (إذْ أقسمُوا ليصرمُنَّها مصبحينَ ولايستثنُون[٧]) المعنى والله أعلم، لايتركون من ثمارها شيئاً للفقراء والمساكين..

وأما ظاهر قول الأئمة، فقد قال سيبويه في نحو (مارأيت أحداً إلا زيداً).. «فتنصب زيداً على غير (رأيت)، وذلك لأنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول، ولكنك جعلته منقطعاً مما عمل فيه الأول، والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى: ولكن زيداً، ولا أعني زيداً، ومثله في الانقطاع: إن لفلان ـ والله ـ مالاً إلا أنه شقي، فإنه لايكون أبداً على (إن لفلان)، وهو في موضع نصب، وجاء على معنى: ولكنه شقي»[٨].

لقد جعل سيبويه ـ رحمه الله ـ قولنا (مارأيت أحداً إلا زيداً) ـ وهو من الاستثناء المتصل في عرف النحاة ـ مثل قولنا (إن لفلان مالاً إلا أنه شقي) وهو من الاستثناء المنقطع وجعل (إلا) في المثالين بمعنى (لكنَّ) مما يدل على أن الأصل عنده في الاستثناء أن يكون على معنى (لكن) وهي أم الباب في الانقطاع.

وقال المبرد في الاستثناء المنقطع (وذلك قولك ماجاءني أحد إلا حماراً.. فوجه هذا وحده النصب، وذلك لأن الثاني ليس من نوع الأول فيبدل منه فتنصبه، بأصل الاستثناء على معنى (ولكن)»[٩].

فظاهر هذا القول أن الأصل في الاستثناء أن يكون على معنى (لكنّ)، ومما يقوي هذا المذهب أنك إذا استبعدت أسلوب الاستثناء المفرغ وجدت أن (إلا) غير التى تقع صفة - يمكن أن يستبدل بها (لكن)، مثل: جاء القوم إلا زيداً، تقول فيه: جاء القوم لكن زيداً لم يجيء، وما قام القوم إلا زيداً تقول فيه: ما قام القوم ولكن زيداً قام، وجاء المسلمون إلا النصارى، تقول فيه: جاء المسلمون ولكن النصارى لم يجيئوا.

أما الاستثناء المفرغ فقد يكون إطلاق اسم الاستثناء عليه من باب المجاز، ذلك أنه أحد أساليب القصر إلا أن فيه مع ذلك أدنى شائبة من الاستدراك لو تأملته.

ولقائل أن يقول: إذا كان الأمر على ماذكرت فَلِمَ أطلقوا على هذا الباب اسم الاستثناء ولم يسموه بالاستدراك، لأن معنى (لكنّ) الاستدراك، و(لكن) هو الأصل في الاستثناء؟

قلت: لا أعني أن (إلا) بمعنى (لكن) تماماً وإلا لجاز استعمال كل منهما مكان الآخر مطلقاً، ولكني أعني أن (إلا) إلى جانب إفادتها الاستدراك تفيد القصر، أي أنها تدل على الاستدراك والقصر، هذا هو الأصل فيها، وهو حقيقة الاستثناء، وازن مثلاً بين قولنا: جاء القوم إلا زيداً، وجاء القوم ولكن زيداً لم يجيء، تجد أن أصل المعنى واحد، وهو أن زيداً تخلف عن المجيء، ولكن تجد في العبارة الأولى من القصر ما لا تجده في الثانية، ففي الأولى قصرنا عدم المجيء على زيد، وفي الثانية أخبرنا مجرد إخبار أن زيداً لم يجيء، فقد يكون هناك من تخلف غيره، والدليل على أن (إلا) تدل على القصر والاستدراك معاً أنها قد يغلب عليها معنى القصر وقد يغلب عليها معنى الاستدراك فقولنا: ما جاء إلا زيد، قصر للمجيء على زيد وقولنا: ما فيها أحد إلا حماراً، استدراك واستئناف كلام جديد.

جملة القول أننا يمكن أن نميز في باب الاستثناء بين ثلاث حالات لـ (إلا):

الأولى أن تكون للقصر، وذلك فيما يسمونه بالاستثناء المفرغ.

والثانية أن تكون للقصر والاستدراك معاً، وذلك فيما أطلق عليه الاستثناء المتصل.

والثالثة أن تكون للاستدراك، وذلك فيما قالوا عنه الاستثناء المنقطع.

على أن تجردها للقصر أو الاستدراك ليس تجرداً محضاً إذ يبقى فيها شيء من هذا أو ذاك، عندما تكون للقصر أو الاستدراك.

الاستثناء المنقطع حقيقة أم مجاز؟

إذا تقرر ماتقدم أمكن القول بأن الاستثناء المنقطع في الحقيقة استدراك فيه أدنى شائبة من القصر، كما أن الاستثناء المفرغ قصر فيه أدنى شائبة من الاستدراك، وإطلاق اسم الاستثناء على النوع المنقطع قد يكون من باب المجاز وهو قول جمهور الأصوليين، ومن الذين ذهبوا إلى أنه حقيقة الباقلاني وابن حزم - رحمهما الله - على بعد مابينهما[١٠]، وأظنهما ذهبا إلى ماذهبا إليه بناء على أن العرب تسمي ذلك استثناء لأن (إلا) موضوعة للاستثناء حقيقة فوجب متابعة العرب على وضعها. ولهم في ذلك وجه وإن كان ضعيفاً، كما ذكرت لك من تغلب معنى الاستدراك في هذا الأسلوب على معنى القصر، ولا أقول إن مذهبهما باطل مادام الاستثناء المنقطع ليس استدراكاً محضاً وهو عندي مثل الاستثناء المفرغ، فإذا جاز إطلاق اسم الاستثناء عليه حقيقة جاز هنا أيضاً ولا فرق.

واعلم أن الأصوليين يسمون المنقطع (المستثنى من غير جنسه) ويطلقون اسم الاستثناء المتصل على المستثنى الذى لا يفصل بين ذكره وذكر المستثنى منه فاصل زمني، ونقيضه عندهم المنفصل، وهو الذي يفصل بين ذكر المستثنى والمستثنى منه فاصل كأن تقول: أكرموا بني تميم، ثم تقول بعد فترة من الزمن: إلا زيداً.

ولما كان الاستثناء - كما ذكرت - مزيجاً من الاستدراك والقصر لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر - لم أبطل مذهب القاضي وابن حزم كما لم أجزم بصحة مذهب الجمهور، فهؤلاء لمحوا غلبة الاستدراك فيه فحكموا بأن إطلاق اسم الاستثناء عليه مجاز، وذاك لمحا فيه شيئا من الأصل فحكما بأن إطلاق اسم الاستثناء عليه حقيقة، ومما يقوي مذهبهما، مذهب الإمام أبي بكر بن السراج في الاستثناء المنقطع، وذلك قوله «واعلم أن (إلا) في كل موضع على معناها في الاستثناء وأنها لابد أن تخرج بعضاً من كل، فإن كان الاستثناء منقطعاً فلابد أن يكون الكلام الذي قبل (إلا) قد دل على ماذكرنا»[١١].

وقد سأله تلميذه أبو علي الفارسي عن مسألة من الاستثناء المنقطع فقال: «وسألت أبابكر عن قوله تعالى: (لايزال بنيانهم الذي بنوا ريبة في قلوبهم إلا أن تقطع قلوبهم)[١٢]، ما المستثنى والمستثنى منه على تأويلك في الاستثناء المنقطع؟ فقال: إذا قلت لأضربنك إلا أن تقوم فالمعنى أنه يضربه على كل حال إلا أن يقوم، فكأنه استثنى حال القيام من الأحوال التي يضربها فيها، فالمستثنى هنا من الأحوال القيام، وكذلك قوله (ولا يزالُ بنيانهم الذي بنوا ريبة..) كأنهم لا يزالون مرتابين إلا أن تقطع قلوبهم فكأن التمثيل: هم على الريبة إلا أن تقطع قلوبهم فإذا تقطعت لم يرتابوا، فكأنه استثنى تقطع القلوب من الأحوال التي يرتابون فيها»[١٣].

فكل أنواع الاستثناء لابد أن تدل على المستثنى والمستثنى منه بوجه من الوجوه وذلك إما ظاهر كما في الاستثناء المتصل أو مقدر كما في الاستثناء المفرغ والمنقطع.

فمن ذلك مثلاً قوله عز وجل (لا عاصمَ اليومَ من أمر الله إلا من رحم)[١٤] ففي الظاهر أن المستثنى منه جنس العاصمين والمستثنى جنس المعصومين، ولكن قوله تعالى (لا عاصمَ اليومَ من أمر الله) دل على انتفاء العصمة والنجاة وهو يستتبع انتفاء المعصومين فاستثنى منهم من رحمهم الله في ذلك اليوم.

واعلم أنه يقع في بعض كتب النحو والتفسير وإعراب القرآن[١٥] أن قوله تعالى (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) يمكن إلحاقه بالاستثناء المتصل من وجهين: أولهما أن عاصماً بمعنى معصوم، وثانيهما أن (من رحم) بمعنى الراحم وهو الله عز وجل.

والوجهان عندي ضعيفان، أما الأول فضعيف من جهتين: الأولى أن (فاعلاً) بمعنى (مفعول) ليس بقياس في الأفعال المتعدية، فلا يجوز لنا أن نستعمل (ضارب) بمعنى (مضروب) و(عصم) فعل متعد، والقول بأن عاصم هنا بمعنى معصوم يلزمه دليل من استعمال العرب، ولا دليل وما ورد من ذلك مما يوهم أنه بمعنى (مفعول). فالتحقيق أنه على بابه، وليس هنا مجال بيانه. والثانية أن الله تعالى قال قبل ذلك ﴿ **قال سآوي إلى جبلٍ يعصمني من الماء** ﴾ فابن نوح عليه السلام كان يبحث عن عاصم لا عن معصوم، فالأولى أن يكون الجواب مطابقاً لهذا القول فينفي جنس العاصمين لا المعصومين.

وأما الوجه الثاني فيضعفه عدم تعين أن يكون (الراحم) هو الله عز وجل، فإذا قلنا لا عاصم اليوم من أمر الله إلا الراحم، دخل في الراحم كل من رحم، وذلك مثل أن تقول: لا كريم إلا من أعطى زيداً مالاً، فيدخل في الكرم كل من أعطى زيداً مالاً، ولا يتعين واحد بعينه، وهذا المعنى لا يصح في الآية، لأنه يؤدي إلى القول بأن كل من رحم في ذلك اليوم كان عاصماً، وهذا معنى فاسد ـ لا يصح القول به إلا إذا استُعين بقرائن من خارج النص.

وحسبك دليلاً على ضعف ما ذهبوا إليه أن أئمة النحو الثلاثة: سيبويه والمبرد وابن السراج أوردوا هذه الآية شاهداً للاستثناء المنقطع ولم يروا فيها وجهاً آخر[١٦]، ويقوي ما ذكرناه قراءة من قرأ (إلا من رُحم) بالبناء للمفعول[١٧]، فهذه الآية ـ والله أعلم ـ مثل قوله تعالى (يوم لا يغني مولىً عن مولىً شيئاً ولا هم يُنصرون إلا من رَحِمَ الله...)[١٨] إذا جعلت الاستثناء من (لا يغني مولى عن مولى) فتأمل ما تلوته عليك فإنه موضع دق عن افهام المحققين بله أشباههم والمتشبهين.

وسواء كان إطلاق اسم الاستثناء على هذا النوع من الأسلوب اللغوي حقيقة أم مجازاً فإني لم أجد أحداً من النحاة أو الأصوليين أنكر ثبوته وصحته لغة، وقد صرح بذلك القاضي عضد الدين في شرحه لمختصر ابن الحاجب في الأصول، فقال: «ولا نعرف خلافاً في صحته لغة إنما الخلاف في كونه حقيقة أو مجازاً»[١٩].

شواهد الاستثناء المنقطع

أريد هنا أن أورد شواهد للاستثناء المنقطع مما جاء فيه (إلا) بمعنى (لكن) وإن كان ردها بلطف في التبصر وفهم في التقدير إلى الأصل ـ أعني الاستدراك والقصر ـ ممكناً حتى نثبت بهذه الشواهد والآيات البينات أن ورود هذا الأسلوب شائع في أفصح كلام على وجه الأرض وهو كلام الله عز وجل كما هو شائع في كلام العرب الفصحاء.

فمما ورد في القرآن الكريم على أسلوب الاستثناء المنقطع قوله تعالى:

ـ (لا يسمعون فيها لغواً إلا سلاماً ولهم رزقُهم فيها بكرةً وعشياً) (مريم ٦٢).

ـ وقوله عز وجل: (قلْ ما أسألكمْ عليه من أجرٍ إلا مَنْ شاء أن يتخذ إلى ربه سبيلاً) (الفرقان ٥٧).

ـ وقوله سبحانه: (كذلكَ وزوجناهمْ بحورٍ عين يدعون فيها بكل فاكهةٍ آمنين لا يذوقون فيها الموتَ إلا الموتةَ الأولى ووقاهم عذاب الجحيم) (الدخان ٥٤ـ٥٦).

ـ وقوله عز سلطانه: (بل الذين كفروا يكذبونَ والله أعلم بما يوعونَ فبشرهمْ بعذابٍ أليم إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ لهمْ أجر غير ممنون) (الانشقاق ٢٢ـ٢٥).

وغير ذلك من القرآن الكريم كثير.

وأما الشاهد من منثور كلام العرب فقولهم: «مازاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر، والمعنى: ما زاد هذا الشيء ولكن النقصان شأنه، وما نفع هذا الشيء ولكن الضرر شأنه.

وقد وقع في الغلط من قال إن (ما) هنا بمعنى (الذي) و(إلا) بمعنى (لكن)[٢٠]. والصحيح أن (ما) مصدرية، والتأويل هو ما ذكرنا، و هو قول سيبويه[٢١].

وبيان ذلك أننا إذا قدرنا (ما) بمعنى (الذي) يصبح المعنى على: ما زاد ولكن الذي نقص زاد وهو كلام متناقض.

وقد يتبادر إلى الذهن أن هذا القول (مازاد إلا ما نقص) من الاستثناء المفرغ، وهو أيضاً فاسد لأنه يؤدي إلى معنى: زاد الذي نقص، وهذا لا يصح باعتبار واحد لأنه عين التناقض ولكنه يصح بتأويل: زاد الآن الشيء الذي نقص أمس، وليس هذا هو المعنى الذي تريده العرب بقولها، وإنما تريد المعنى الذي ذكرناه لك ورواه أئمة النحو واللغة.

وأما شواهد الشعر فكثيرة نورد بعضاً منها، فمن ذلك ما جاء في المفضليات[٢٢] وهو قول عامر المحاربي يناقض الحصين بن الحمام المري:

يغني حصين بالحجاز بناته
وأعيا عليه الفخر إلا تهكما[٢٣]

والتهكم التغني، يقول ضل طريق الفخر فلم يهتد إليه، ولكنه يتهكم لبناته.

وقول الآخر:

فتى كملت خيراته غير أنه
جواد فلا يبقي من المال باقيا[٢٤]

أي ولكنه جواد، ومثل هذا عندي قول المخبل السعدي:

وأرى لها داراً بأغدرة
السيدان لم يدرس لها رسم
إلا رماداً هامداً دفعت
عنه الرياح خوالدُ سحم[٢٥]

وليست (إلا) بمعنى الواو كما ذهب إليه ابن فارس[٢٦] وغيره من الكوفيين، وإنما هي بمعنى (لكن) والمعنى: لم يدرس لها رسم ولكن رماداً

بقي على حاله لأن الأثافي السود دفعت عنه الرياح، فهذا نظير البيت السابق، ونظير بيت النابغة المشهور أيضاً وهو قوله:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم
بهن فلول من قراع الكتائب[٢٧]

فعندما قال الشاعر: لم يدرس، تبادر إلى الذهن أنه سيذكر بعد (إلا) ما درس ولكنه أورد ما لم يدرس أيضاً وهو الرماد الذي لم يتأثر بالرياح.

وكذلك الذي قال: فتى كملت خيراته، فقد يتبادر إلى الذهن أنه سيذكر بعد (غير) ما ينقص من هذه الخيرات ولكنه ذكر ما يؤكد قوله السابق، وكذلك النابغة عندما نفى عنهم العيوب توقعنا أن يذكر بعد (غير) عيباً من العيوب ولكنه ذكر ما ليس بعيب، فإلا في هذا الموضع بمعنى (لكن) وكذلك (غير).

ومثل قول المخبل عندي قول بشامة بن الغدير:

لمن الديار عفون بالجزع
بالدوم بين بُحار فالشَّرع
درست وقد بقيت على حجج
بعد الأنيس عفونها سبع
إلا بقايا خيمة درست
دارت قواعدها على الربع[٢٨]

فعندما ذكر الشاعر أن الديار عفون ودرسن توقعنا أن يذكر بعد (إلا) مايخالف هذا الحكم إلا أنه أكد ماسبق فقال: إلا بقايا خيمة درست، على معنى: ولكن بقايا خيمة درست.

ومن شواهد الاستثناء المنقطع مما فيه (إلا) بمعنى (لكن) قول الشاعر:

من كان أشرك في تفرق فالج
فلبونه جربت معاً وأغدت
إلا كناشرة الذي ضيَّعتمُ
كالغصن في غلوائه المتنبت[٢٩]

فالشاعر هنا يدعو على من اشترك في إبعاد (فالج) عن قبيلته ويريد أن يستثني (ناشرة) وهو أيضاً ضيق عليه في بني مازن فرحل عنهم على معنى: ولكن ناشرة سلمت لبونه.

والشواهد غير هذه كثيرة في كتب النحو والأدب وكلها قاطعة في الدلالة على ثبوت هذا الأسلوب في اللغة العربية فهل يكف المدعي عن ادعاء الإنكار أم يستمر في إنكار الشمس في وضح النهار!.

المصادر

١ ـ الإحكام في أصول الأحكام. علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، مقابلة على نسخة أشرف عليها أحمد شاكر ـ الناشر زكريا يوسف على ـ مطبعة العاصمة. مصر.
٢ ـ إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول. محمد بن علي بن محمد الشوكاني (١٢٥٥هـ) ط١، البابي الحلبي ١٣٥٦هـ.
٣ ـ الأصول في النحو. محمد بن سهل بن السراج (٣١٦هـ)، تحقيق د. عبدالحميد الفتلي، ط١ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٤٠٥هـ.
٤ ـ إعراب القرآن. أحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس (٣٣٨هـ)، تحقيق د. زهير غازي زاهد، ط٢، عالم الكتب ١٤٠٥هـ.
٥ ـ الإيضاح في شرح المفصل. عثمان بن عمر (ابن الحاجب) (٦٤٦هـ) تحقيق د. موسى العليلي، وزارة الأوقاف العراقية ـ مطبعة العاني، بغداد ١٤٠٢هـ.
٦ ـ البرهان في أصول الفقه. عبدالملك بن عبدالله الجويني (٤٧٨هـ)، تحقيق د. عبدالعظيم الديب، دار الأنصار. القاهرة.
٧ ـ التصريح بمضمون التوضيح (شرح التوضيح). خالد بن عبدالله الأزهري، دار الفكر.
٨ ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني . أحمد بن عبدالنور المالقي (٧٠٢هـ)، تحقيق د. أحمد الخراط. ط٢. دار القلم. دمشق ١٤٠٥هـ.
٩ ـ شرح القاضي عضد الدين (٧٥٦هـ) المختصر ابن الحاجب، ط١، بولاق، ١٣١٧هـ.
١٠ ـ شرح الكافية. رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ٦٨٦هـ. دار الكتب العلمية. بيروت. ط٣، ١٤٠٢هـ.
١١ ـ شرح المفصل. يعيش ابن علي بن يعيش (٦٤٣هـ)، عالم الكتب. بيروت ـ مكتبة المتنبي. القاهرة.
١٢ ـ الصاحبي. أحمد بن زكريا بن فارس (٣٩٥هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي. القاهرة.
١٣ ـ الكتاب ـ كتاب سيبويه. عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي ـ دار الرفاعي ـ ط٢، ١٤٠٣هـ.
١٤ ـ المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات. أبوعلي الفارسي، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، وزارة الأوقاف العراقية مطبعة العاني ـ بغداد
١٥ ـ المستصفى من علم الأصول. محمد بن محمد الغزالي، ط٢، دار الكتب العلمية. مصورة عن ط بولاق ١٣٢٢هـ.
١٦ ـ مشكل إعراب القرآن. مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. حاتم الضامن، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥هـ.
١٧ ـ معاني القرآن. يحيى بن زياد الفراء، ٢٠٧هـ ـ ط٣ ـ عالم الكتب، بيروت ١٤٠٣هـ.
١٨ ـ المعتمد في أصول الفقه. محمد بن علي بن الطيب (٤٣٦هـ) تحقيق محمد حميدالله، المعهد العلمي الفرنسي، دمشق ١٣٨٤هـ.
١٩ ـ معجم مقاييس اللغة ـ ابن فارس الناشر مكتبة الخانجي.
٢٠ ـ المفضليات. المفضل بن محمد الضبي، تحقيق وشرح أحمد شاكر وعبدالسلام هارون، ط٦، دار المعارف، مصر.
٢١ ـ المقتضب. محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

الهوامش

(١) انظر الصاحبي/ ١٨٤.
(٢) انظر الايضاح (شرح المفصل) ١/ ٣٥٩.
(٣) شرح الكافية ١/ ٢٢٦.
(٤) الكتاب ٢/ ٣٣٠.
(٥) التصريح ١/ ٣٤١.
(٦) المستصفى ٢/ ١٦٣.
(٧) القلم: ١٧ ـ ١٨.
(٨) الكتاب ٢/ ٣١٩.
(٩) المقتضب ٤/ ٤١٢.
(١٠) انظر الإحكام لابن حزم ٤/ ٣٩٧ ـ ٤٠٢، وإرشاد الفحول للشوكاني/ ١٤٦.
(١١) الأصول ١/ ٢٩١.
(١٢) التوبة ١١٠.
(١٣) المسائل المشكلة/ ٤٦١.
(١٤) هود ٤٣.
(١٥) انظر إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٨٥، ومشكل القرآن ١/ ٣٦٦ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨١.
(١٦) انظر الكتاب ٢/ ٣٢٥، والمقتضب ٤/ ٤١٢، والأصول ١/ ٢٩٠.
(١٧) انظر معاني القرآن للفراء ٢/ ١٦.
(١٨) الدخان ٤١ ـ ٤٢.
(١٩) شرح القاضي عضد الدين لمختصر ابن الحاجب ٢/ ١٣٢ وانظر أيضاً المعتمد في أصول الفقه/ ٢٦٢، والبرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين ١/ ٣٨٤.
(٢٠) انظر رصف المباني/ ١٧٥.
(٢١) انظر الكتاب ٢/ ٣٢٦.
(٢٢) المفضليات ٣٢١.
(٢٣) المفضليات ٣٢١.
(٢٤) انظر الكتاب ٢/ ٣٢٧.
(٢٥) المفضليات / ١١٣، ١١٤.
(٢٦) الصاحبي/ ١٨٥.
(٢٧) انظر الكتاب ٢/ ٣٢٦.
(٢٨) المفضليات/ ٤٠٧.
(٢٩) انظر الكتاب ٢/ ٣٢٨.